تقييم الأداء المالي لمصرف التنمية والتمويل العراقي للمدة 2015-2018*

Financial performance evaluation of the Development and Finance Bank for the period 2015-2018

م.د سلطان جاسم النصراوي الباحث مرتضى جابر حمادي

جامعة كربلاء- كلية الإدارة والاقتصاد

Sultan.alnasrawi@yahoo.com

الملخص

تمثل البنوك التجارية ركيزة أساسية في الاقتصاد لما لها من دور كبير في تحقيق التقدم والتطور للبلد، وفي خضم التحولات التي شهدها العراق بعد عام 2003 والتوجه نحو اقتصاد السوق، بدأت الأسواق المالية في العراق تأخذ دوراً أكبر من السابق من اجل توفير الموارد المالية اللازمة لعملية التنمية الاقتصادية. وقد سعت البنوك التجارية الى احتلال موقع متميز في الأسواق المالية من خلال أدراجها في السوق، وفي هذا الإطار يسعى البحث الى تقييم الأداء المالي لمصرف التنمية والتمويل خلال المدة 2015-2018 للتعرف على أوضاعه المالية وتقيمها ومعرفة مدى ما تحقق من نجاح، فضلاً عن تحديد نقاط القوة والضعف للمصرف. وقد أظهرت نتائج تحليل مؤشرات تقييم الأداء المالي إن هناك أداء متوسط للمصرف خلال المدة 2015-2018 ويرجع السبب في ذلك الى ما تعرض له العراق من أحداث عنف وعدم استقرار أدت الى توقف نشاط المصرف لمدة طويلة.

الكلمات المفتاحية: تقييم الأداء المالي، مصرف التنمية والتمويل العراقي، مؤشرات تقييم الأداء المالي

Abstract:

Commercial banks represent an essential pillar in the economy because of their significant role in achieving progress and development for the country. In the midst of the transformations that Iraq witnessed after 2003 and the trend towards a market economy, the financial markets in Iraq began to take a greater role than before in order to provide the necessary financial resources for the development process Economic. Commercial banks have endeavored to occupy a privileged position in the financial markets through their inclusion in the market, and in this context the research seeks to evaluate the financial performance of the Development and Finance Bank

* بحث مستل من بحث الدبلوم العالي الموسوم بـــ (تقييم الأداء المالي للمصارف التجارية: دراسة لعينة من المصارف المُدرجة في سوق العراق للأوراق المالية)

during the period 2015-2018 to identify its financial conditions and evaluate them and know the extent of what has been achieved from success, in addition to identifying points The strength and weakness of the bank. The results of the analysis of the financial performance evaluation indicators showed that there is an average performance of the bank during the period 2015-2018 due to the violence and instability that Iraq was exposed to that led to the suspension of the bank's activity for a long time.

Key words: evaluation of financial performance, Iraqi Bank for Finance and Development, indicators of financial performance evaluation

المقدمة

تُعد المصارف التجارية القلب النابض للنظام المالي في أية دولة، لا سيما الدول التي تتخذ من اقتصاد السوق منهجاً اقتصادياً لها، إذ أن فاعلية الجهاز المصرفي وكفاءته تُعد مؤشراً مهماً على تقدم البلد وتطوره، كما أنها تمثل المحطة التي تنطلق منها قاطرة النمو لمختلف القطاعات الاقتصادية لما توفره تلك المصارف من ائتمانات مالية تساهم بشكل فعّال في عملية التنمية، لذلك بدأت، ومنذ عقود، أغلب المصارف في اعادة النظر في تقييم أداءها ودراسة مدى ملاءمة معايير الاداء التقليدية للتغيرات المتسارعة في الاساليب والاستراتيجيات التي وفرتها الثورة المعلوماتية على نطاق العالم. وقد شهد الجهاز المصرفي العراقي تطورات لا بأس بها خلال السنوات القليلة الماضية وذلك من خلال السياسات والإجراءات التي اتخذها البنك المركزي العراقي لتعزيز الرقابة المصرفية وتطوير أنشطة المصارف، وقد استهدفت هذه الإجراءات توفير البيئة المصرفية الملائمة لتمكين المصارف من تحسين اداءها وتعزيز قدراتها على المنافسة محليا وخارجيا لمواجهة التحديات الكثيرة التي فرضتها أوضاع الاقتصاد العراقي وطبيعته، بوصفه اقتصاد ريعي يعتمد على النفط، ولذلك أصبح من الضروري لإدارات الجهاز المصرفي العراقي ان تنتبه لهذه التحديات وان تسعى الى تطوير اساليب العمل وتقنيات تقديم الخدمة بما يضمن الاستعداد والمواكبة للتطورات المستمرة في البيئة الاقتصادية والسياسية للتعامل بفعالية مع هذه المتغيرات

اولاً: أهمية البحث

يستمد البحث أهميته من خلال محاولة تحليل واقع وأداء مصرف الاستثمار والتنمية المدرج في سوق العراق للأوراق المالية وطبيعة ادارته لأصوله المالية وانشطته المصرفية بالاعتماد على مجموعة من مؤشرات تقييم الأداء ومعرفة ما تحقق لها من أداء.

ثانياً: مشكلة البحث

على الرغم من الأهمية الكبيرة التي يتمتع بها قطاع المصارف في توفير احتياجات البلد من الموارد التمويلية للنهوض بالاقتصاد الوطني الا ان الملاحظ على هذه المصارف (لا سيما تلك المُدرجة في سوق العراق للأوراق المالية) عدم الاهتمام بموضوع تقييم الأداء المالي لمعرفة أوضاعها المالية ورسم السياسات المستقبلية.

ثالثاً: فرضية البحث

تُعد عملية تقييم الأداء المالي من الضروريات اللازمة للتأكيد على قدرة المصرف التجاري في تحقيق أهدافه من خلال استخدام اصوله بشكل أمثل بما يؤدي الى تحقيق أهدافه المستقبلية فضلاً عن المساهمة في تحقيق أهداف الاقتصاد ككل بالتوسع الائتماني اللازم لعملية التنمية.

المبحث الأول

الإطار النظري لتقييم الأداء المالي ومؤشراته

يحتل موضوع تقييم الأداء المالي مكانة مهمة كونه يهدف الى معرفة نجاح او فشل الوحدات والمؤسسات المالية ويعكس مدى قدرتها على استثمار مواردها المالية والبشرية، ويمكن إيضاح الجانب النظري لتقييم الأداء المالي من خلال الاتي:

أولا: تقييم الأداء المالي، المفهوم، الأهمية، الاهداف.

استأثر موضوع تقييم الأداء باهتمام واسع من لدن الكتاب والباحثين، لارتباطه بجوانب مهمة من حياة المنظمات والمؤسسات والوحدات الاقتصادية على اختلاف أنواعها.

1- مفهوم الأداء المالي

على الرغم من تطابق النظرة العامة لعملية تقييم الأداء، فقد وردت مفاهيم عدة ومختلفة له، فقد جاء في مفهوم تقييم الأداء بأنه ((مرحلة من مراحل الرقابة الفعالة تستخدم للمقارنة بين الأهداف المخطط لها وبين ما تم تحقيقه فعلاً وبيان الانحرافات وأسبابها وسبل معالجتها))[1].

وعُرف بأنه ((الأداة التي تستخدم للتعرف على نشاط وحدة اقتصادية بهدف قياس النتائج المتحققة ومقارنتها بالأهداف المرسومة مسبقاً بهدف الوقوف على الانحرافات وتشخيص مسبباتها مع اتخاذ الخطوات الكفيلة

(1) يوحنا عبد ال ادم، سليمان اللوزي، دراسة الجدوى الاقتصادية وتقييم كفاءة أداء المنظمات، ط1، دار المسيرة للنشر، عمان، 2000، ص199.

لتجاوز تلك الانحرافات، وغالباً ما تكون المقارنة بين ما هو متحقق فعلاً وما هو مستهدف في نهاية مدة زمنية معينة هي سنة في الغالب))[2].

كذلك جاء في مفهوم تقييم الأداء ((بأنه وسيلة للتحقق والتأكد من أن العمليات الإنتاجية التي تم إنجازها في نهاية مدة زمنية معينة غالباً ما تكون سنة هي مطابقة للأعمال التي تم إنجازها على وفق الخطط والبرامج المحددة والتعليمات الصادرة والمبادئ المعتمدة، بغية موافاة الجهات المعنية بأي انحرافات واختناقات مع تحليل اسبابها لغرض تقديم الاقتراحات العلمية والعملية وتلافيها في المستقبل))[3].

وبناءً على ما سبق يمكن تحديد مفهوم تقييم الأداء المالي: بأنه بيان لما تم أنجازه من الأهداف المخطط لها من قبل المؤسسات المالية المختلفة ومعالجة الانحرافات التي قد تنشأ عنده تنفيذ تلك الأهداف، ومن ثمً فأن تقييم الأداء المالي يعد مؤشراً للوقوف على أهم ما تم أنجازه وفق مؤشرات محدده تستند الى معايير دولية.

2- أهمية تقييم الأداء المالي

تحظى عملية تقييم الأداء في المصارف التجارية بأهمية بارزة وكبيرة وفي جوانب ومستويات عدة ومختلفة يمكن ابرازها في الآتي:

أ- يبين تقييم الأداء في المصارف التجارية قدرة المصرف على تنفيذ ما مخطط له من أهداف من خلال مقارنة النتائج المتحققة مع المستهدف منها والكشف عن الانحرافات واقتراح المعالجات اللازمة لها، مما يعزز أداء المصرف التجاري بمواصلة البقاء والاستمرار في العمل.

ب- يساعد تقييم الأداء في الكشف عن التطور الذي حققه المصرف التجاري في مسيرته نحو الأفضل أو نحو الأسوأ، وذلك عن طريق نتائج الأداء الفعلي زمانيا في المصرف من مدة الى أخرى، ومكانيا بالمصارف المماثلة الأخرى[4].

ت- يقدم تقييم الأداء صورة شاملة لمختلف المستويات الإدارية عن أداء المصرف التجاري وتحديد دوره في الاقتصاد الوطني وأليات تعزيزه [5].

ث- يوضح تقييم الأداء كفاءة تخصيص واستخدام الموارد المتاحة للمصرف التجاري[6].

---

(2) Peter S .Rose, commercial Bank Management, Irwin McGraw-Hill, London. 1999, p179.

(3) عبد العزيز مصطفى عبد الكريم، طلال محمود، تقييم المشاريع ال اقتصادية، ط2، جامعة الموصل، 1999، ص63
(1) عبد الحليم نصار القوارعة، رقابة الكفاءة والأداء، ديوان المحاسبية الاردني، عمان، 1982، ص21-22.
(2) صلاح الدين حسن السيسي، الادارة العلمية للمصارف التجارية وفلسفة العمل المصرفي المعاصر، دار الوسام، بيروت، 1997، ص242
(3) محمد عبد الوهاب العزاوي، نظام تقويم اداء المصارف التجارية باستخدام بطاقة الدرجات المتوازنة، مجلة الرشيد المصرفي، العدد الخامس، السنة الثالثة ،2002، ص 14

ج- يساعد تقييم الأداء على تحقيق الأهداف المحددة في الخطط والعمل على إيجاد نظام سليم وفعال للاتصالات والحوافز [7].

ح- يقدم تقييم الأداء إيضاحات للعاملين في كيفية أداء مهامهم الوظيفية، ويعمل على توجيه الجهود لتحقيق الأداء الناجح الذي يمكن قياسه والحكم علية[8].

3- ركائز تقييم الأداء المالي

هناك ركائز أساسية عدة يستند إليها نظام تقييم الأداء في المصارف التجارية وهذه الركائز هي[9].

أ- التحديد الدقيق لأهداف المصرف التجاري وفي مختلف المجالات: إذ تتطلب عملية تقييم الأداء تحديداً واضحاً ودقيقاً للأهداف التي يسعى المصرف التجاري الى تحقيقها ويتضمن ذلك تحديد جميع الأهداف.

ب- التفصيلية والتي يمكن تصنيفها الى أهداف قصيرة الأمد وأهداف بعيدة الأمد، وأهداف رئيسة وأهداف فرعية، كذلك يجب أن تكون تلك الأهداف واضحة ومفهومة لجميع الأفراد العاملين في المصرف

ت- وضع الخطط التفصيلية في كل المجالات مع مراعاة التنسيق بينها، لكي تكون مؤشراً لتحقيق تلك الأهداف بالشكل والصيغة والمدد المطلوبة، على أن تتضمن تلك الخطط تحديداً للموارد المتاحة وأسلوب استخدامها علمياً وبالشكل الذي يمكن من تحقيق الأهداف بأقل كلفة ممكنة، مع مراعاة ان تكون الخطط واقعية ومتناسقة مع الأهداف المحددة، بالإضافة الى مرونتها لغرض إجراء التعديلات عليها عندما تستدعي الضرورة ذلك.

ث- التحديد الواضح لمراكز المسؤولية الإدارية: وتتضمن القواعد الأساسية لنظام تقييم الأداء في المصارف التجارية تحديداً لمراكز المسؤولية، فمثلما هو معروف أن المصرف التجاري يمارس العديد من الفعاليات والأنشطة، وتبعا لذلك يوجد هناك عدد من مراكز المسؤولية لها فعالية أو نشاط في المصرف، لذلك من الضروري تحديد مسؤولية كل وحدة من تلك الوحدات الإدارية والفنية وبصورة واضحة من أجل تسهيل عملية الرقابة والمتابعة وكذلك تشخيص الانحرافات والاختناقات وتحليلها بهدف تحديد المراكز الإدارية والفنية المسؤولة عن تلك الانحرافات والمساهمة في وضع الحلول الناجحة للتغلب عليها او للتقليل من اثارها السلبية.

---

(4) مجيد عبد جعفر الكرخي، مدخل الى تقويم كفاءة الأداء في الوحدات الاقتصادية، ط1، دار الكتب للطباعة والنشر، بغداد، 2001، ص40.

(5) Lawrence Ritter and William Silber, principles of Money. Banking and Financial Markets Basis Books, Washington, 1991, p127

(6) لمزيد من التفاصيل يُنظر في ذلك:
- كاظم جاسم العيساوي، دراسات جدوى وتقييم المشاريع، دار المناهج، عمان، 2001، ص87.
- محمد محمود عبد المجيد، تقويم الأداء في البنوك، اتحاد المصارف العربية، 1999، ص51

ج- من الركائز الرئيسة لمؤشرات تقييم الأداء هو الاختيار السليم لمؤشرات تقييم الأداء، إذ ينبغي اختيار مؤشرات واضحة وصحيحة ليتسنى اجراء التقييم بشكل دوري ومعرفة اداءها وتحديد مدى نجاح او فشل هذه المؤسسات.

ح- وجود انظمة متكاملة للمعلومات والبيانات، وبما يساعد في اتخاذ القرارات الصحيحة وتصويب الأخطاء وضمان تحقيق أداء غير مرغوب فيه.

4- المقومات الأساسية لتقييم الأداء المالي

تحتاج عملية تقييم الأداء المالي جملة من المقومات حتى تتم عملية التقييم بطريقة صحيحة وسليمة، ولعل من ابرز هذه المقومات هي[10]:

أ- ينبغي ان يغطي تقييم الأداء كافة جوانب الأداء في المؤسسات المالية، فضلاً عن إعطاء صورة واضحة عن نشاطات المؤسسات المالية.

ب- ضرورة تحقيق التناسق والترابط بين الاهداف التي وضعتها المؤسسات المالية، بما يحقق الأهداف الرئيسة التي تسعى اليها المؤسسة.

ت- من المقومات الرئيسة لعملية تقييم الأداء المالي هو الاستمرارية والدورية وعدم الاقتصار على مدة زمنية واحدة فقط، من اجل تحديد الانحرافات ووضع الحلول المناسبة لها.

ث- الوصول الى نتائج إيجابية في تحسين الأداء ورفع الكفاءة الاقتصادية من خلال توضيحه لمسارات الأداء السليمة فيما بعد، وألا يكون قاصراً على الكشف عن أوجه الخلل والانحرافات فقط.

ج- أن يشتمل على نظام للمكافأة أو الحوافز المادية بما يشجع العاملين على تحقيق الأداء السليم والناجح من خلال وضع تقييم معياري لأداء العاملين وحجم الحوافز التي يستحقونها.

يشير الأداء المالي إلى العملية التي يتم من خلالها اشتقاق مجموعة من المعايير أو المؤشرات الكمية والنوعية حول نشاط أي مشروع او مؤسسة مالية، وتحديد ما تحقق من انجاز ومقارنتها بالأهداف المرسومة للمؤسسة المالية.

---

(1)

- صلاح الدين حسن السيسي ، مصدر سابق ، ص244.

-Peter S. Rose, Commercial Bank Management, Op. Cit, p177

ثانياً: مؤشرات تقييم الأداء المالي: المفهوم، الخصائص، الانواع

1- مفهوم مؤشرات تقيم الأداء

تتسم عملية تقييم الأداء بالحركة والاستمرارية والمرونة والتكامل، ولمؤشرات تقييم الأداء تعاريف عدة. ومن ثم، فإن مؤشرات تقييم الأداء المالي هو ((مقياس للأداء المرغوب، بشكل مؤشر محدد مقدماً لتقييم الأداء الفعلي يوضع بعناية ودقة بعد تقييم جميع العوامل الكمية والنوعية، ويجري التعبير عنه بصورة محددة طبيعية أو مالية))[11].

وقد عرف ديوان الرقابة المالية المؤشر على انه ((مجموعة من الدلالات التي تؤشر النشاط الذي تقوم بقياسه او تُقيَم اداءهُ))[12]. وتجدر الإشارة الى ان عملية تقييم الأداء تتطلب معايير ترتكز عليها[13]:

أ- تقدير الاثار المالية المباشرة وغير المباشرة للوحدات والمؤسسات على وفق أسعار معدلة على عموم الاقتصاد.

ب- حساب العائد الاقتصادي للوحدة الاقتصادية ودراسة أثره في الاقتصاد الوطني.

ت- قياس مساهمة الوحدة الاقتصادية في انجاز الأهداف الاستراتيجية المعتمدة للتنمية الاقتصادية الشاملة.

ث- تعطي معلومات عن الوحدة الاقتصادية يستطيع من خلالها المسؤولون عن التخطيط القومي اتخاذ قرار مناسب يتضمن مجموعة الظروف التي يمر بها الاقتصاد.

2- خصائص مؤشرات تقييم الأداء المالي:

حتى تتمكن المؤسسة المالية من تحقيق قياس الأداء المالي لها ينبغي توافر جملة من الخصائص لعل ابرزها[14]:

أ- أن تكون متوائمة مع رؤية المؤسسة وغاياتها وأهدافها الاستراتيجية ولها علاقة مباشرة بها.

ب- واقعية وفي حدود إمكانيات المؤسسة.

ت- محددة بدقة ووضوح لتلافي الالتباس.

---

(1) محمد محمد الفيومي، أصول محاسبة التكاليف، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 1993، ص308
(12) ديوان الرقابة المالية: دليل المصطلحات الرقابية، جمهورية العراق، بغداد، 1990، ص85.
(13) احمد عبد الله سلمان الوائلي، اختيار مؤشرات ومعايير تقييم الأداء الاقتصادي المالي، رسالة ماجستير مقدمة الى مجلس كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة بغداد، 2003،ص32.
(14) نصر حمود مزنان، أثر السياسات الاقتصادية في أداء المصارف التجارية، دار صفاء، الأردن، 2010، ص55.

ث- أن تكون قابلة للتحقيق وتحتاج لوضع أهداف قابلة للملاحظة والانجاز وذات مصداقية عالية ومن الممكن التحقق من صدقها من خلال جهة مستقلة.

ج- قابلة للقياس بشكل كمي أو نوعي.

ح- يتم استخدامها للتعرف على الاتجاهات في الأداء بين فترة واخرى.

خ- أن تكون من الممكن تحقيقها خلال فترة زمنية مقبولة.

د- أن يتم تقوميها بصفة دورية وإصدار تقارير عن مدى التقدم فيها وإعلانها لجميع ذوي العلاقة.

3- الأسس الواجب توافرها في مؤشرات تقييم الأداء المالي.

هناك مجموعة من الأسس التي تستند عليها عملية تقييم الأداء المالي وهي[15]:-

أ- أن تكون المؤشرات بسيطة وواضحة وسهلة التطبيق وبعيدة عن التعقيد، حتى يمكن فهمها وتطبيقها وتفسير نتائجها بصورة سليمة وخالية من الأخطاء.

ب- أن تراعي المؤشرات طبيعة النشاط الذي يمارسه البنك التجاري والبيئة التي تحيط به.

ت- سهولة التعرف على أسباب التغيرات التي تحدث فيها ومدى علاقة ذلك بالمؤشرات الأخرى.

ث- أن تكون المؤشرات شاملة لكافة أنشطة البنك التجاري وعدم اقتصارها على جانب أو جوانب محددة، فالتركيز على جانب أنشطة معينة يؤدي حتماً إلى نتائج جزئية لا تعبر عن حقيقة الأداء في البنك.

ج- أن تعبر المؤشرات عن خاصية هامة لها التأثير الكبير والواضح في أداء البنك التجاري، مع تبيانها للتغيرات الحاصلة في نشاطه، مما يسهم في تقديم صورة واضحة للأداء.

ح- توفر البيانات والمعلومات الإحصائية اللازمة لحسابها التي بدونها لا يمكن عملياً الاستفادة من المؤشرات حتى ولو كان اختيارها سليماً.

خ- توفر مستوى معين من الوعي لدى موظفي البنك عن أهمية المؤشرات ودورها في تقييم أداء البنك وانعكاس ذلك على نشاطهم من خلال ارتباطه بنظام حوافز مجزي.

4- مؤشرات تقييم الأداء المالي للمصارف والمؤسسات المالية

توجد العديد من المؤشرات التي تستخدم في عملية تقييم الأداء المالي، ولعل من أبرزها وأفضلها هي:

أ- **مؤشر نسبة الاحتياطي القانوني:** تحتفظ المصارف بنسبة معينة من المبالغ المتوفرة لديها المتأتية من الودائع المختلفة لدى البنك المركزي على شكل رصيد نقدي دائن يحتفظ به البنك المذكور بدون

---

(2) يُنظر في ذلك:
- صلاح الدين حسن السيسي، مصدر سابق، ص248
- نعيمة يحياوي وزكية مقري، التحولات الكبرى في أنظمة مراقبة التسيير والموازنات التقديرية، ط1، دار الراية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن،2015، ص 123.

فائدة، ويسمى هذا الرصيد بالاحتياطي القانوني علماً أن هذه النسبة عرضة للتغيير تبعاً للظروف الاقتصادية للبلد وأن ارتفاع هذه النسبة تزيد من قدرة المصرف على الوفاء بالتزاماته المالية في أوقات الأزمات، ويقاس بالصيغة الاتية[16].

$$\text{مؤشر نسبة الاحتياطي القانوني} = \frac{\text{الأرصدة النقدية لدى المصرف المركزي}}{\text{إجمالي الودائع}} \times 100\%$$

وبحسب تعليمات البنك المركزي في البلدان المختلفة وتتراوح هذه النسبة بين 20 – 35 %

ب- **مؤشر نسبة الودائع الجارية الى الودائع الادخارية:** تسمح هذه النسبة للمصرف التجاري بتحديد احتياطاته من النقدية السائلة في ضوء حجم الودائع التي تمثل أكثر أنواع الودائع من حيث السحب والإيداع والتقلب المستمر، وزيادة هذه النسبة تعني زيادة الحاجة الى الأرصدة السائلة في المصرف التجاري، وبالعكس. ويقاس بالمعادلة الاتية [17].

$$\text{مؤشر نسبة الودائع الجارية الى الودائع الادخارية} = \frac{\text{إجمالي الودائع الجارية}}{\text{إجمالي الودائع الادخارية}} \times 100\%$$

ج- مؤشر السيولة: تقيس مؤشرات السيولة قدرة الوحدات والمؤسسات المالية والمصرفية على الوفاء بالالتزامات قصيرة الأجل مما لديها من نقدية، وتعد نسب السيولة من الأهمية بمكان للإدارة المصرفية والمودعين والملاك والمقرضين إذ يتوجب على المصارف توفير جزء من مواردها يكون على شكل نقد سائل لمواجهة توقع حدوث سحب كبير من لدن المودعين قد يعجز المصرف المعني عن مواجهته فيما إذا توسع في سياسات الاستثمار والأقراص[18].

وتعد السيولة من بين أهم السمات الحيوية التي تتميز بها المصارف بصورة عامة على وجه التحديد عن الوحدات الاقتصادية الأخرى ففي الوقت الذي تستطيع فيه الوحدات الاقتصادية تأجيل الوفاء بما عليها من مستحقات مالية لبعض الوقت، فإن مجرد إشاعة عدم توافر السيولة لدى المصرف كفيلة بأن تفقد ثقة

---

(1) منير ابراهيم هندي، ادارة البنوك التجارية، ط3، المكتب العربي الحديث، الاسكندرية، 2000، ص411

(2) Santomero .A. Financial Innovation and Bank Risk-taking . Journal of Economic Behavior and Organization. Vol.3.March.1998. p.31.

(1) صلاح الدين حسن السيسي، مصدر سابق، ص34

المودعين مما يؤدي بهذه المصارف إلى الإفلاس بعد سحب الودائع من لدن المودعين وهناك مؤشرات كثيرة للسيولة من أهمها[19]

$$\text{نسبة السيولة الى إجمالي الموجودات} = \frac{\text{النقدية}}{\text{إجمالي الموجودات}} \times 100\%$$

تقيس هذه النسبة نسبة الأصول السائلة الى إجمالي الأصول في المصرف التجاري، وزيادة هذه النسبة تعني توفر أرصدة نقدية من دون تشغيل لدى المصرف مما يقلل العائد النهائي المتوقع، ونقص النسبة عن معدلاتها النمطية يعني مواجهة المصرف التجاري لأخطار عدة مثل خطر السحب وخطر التمويل.

د- **مؤشر الربحية:** يعد هذا المؤشر من أهم المؤشرات المالية المستخدمة في تقييم أداء المصارف التجارية، أذ أن من خلال هذا المؤشر يمكن قياس قدرة المصرف التجاري على تحقيق عائد نهائي صافي على الأموال المستثمرة، وذلك يعني أن هذا المؤشر يركز على الربح الذي يعد المحور الفعال في استمرار المصارف التجارية وتوسعها من خلال الدور الرائد والأساس للأرباح المحصلة في تحقيق النمو المستمر للمصرف مما يعزز قدرتها على البقاء وعلى المنافسة، وضمان الاستقرار من خلال تعزيزها لثقة الزبائن والمتعاملين مع المصرف التجاري [20]. وتتدرج ضمن مؤشرات الربحية أنواع عدة منها.

$$\text{نسبة معدل العائد على الودائع} = \frac{\text{صافي الأرباح بعد خصم الضرائب}}{\text{إجمالي الودائع}} \times 100\%$$

يستخدم هذا المعدل في قياس كفاءة المصرف على توليد الأرباح من الودائع التي أستطاع الحصول عليها، ويقيس هذا المعدل نصيب كل وحدة من وحدات الودائع من صافي الربح المتحقق للمصرف التجاري بعد دفع الضرائب.

هـ- **نسب ملاءة رأس المال:** وتعكس مدى توافر الأموال لمواجهة احتياجات المصرف من الأصول الثابتة فضلاً عن مواجهة المخاطر المحتملة من استخدام الأموال، لذا فإن الحفاظ على ملاءة رأس المال أي

(2) حيدر يونس الموسوي، المصارف الإسلامية واداؤها المالي وأثرها في سوق الأوراق المالية، دار اليازوردي، 2011، ص60
(3) فائق جبر النجار، قياس كفاءة الاداء للمؤسسات المالية المصرفية الاسلامية، مجلة البنوك في الاردن، جمعية البنوك في الاردن، العدد الاول، المجلد الخامس والعشرون، عمان، 2006، ص39

مصرف يعد من الأمور الضرورية لزيادة ثقة المودعين، ويمكن التعبير عن مؤشر نسبة ملاءة رأس المال في الصيغة الاتية[21].

$$\text{نسبة حق الملكية الى إجمالي الموجودات} = \frac{\text{حق الملكية}}{\text{إجمالي الموجودات}} \times 100\%$$

تبين هذه النسبة مدى اعتماد المصرف على رأس ماله في تكوين الموجودات، ويحاول المصرف الاحتفاظ بهذه النسبة عند معدلاتها الثابتة، وعدم انخفاضها عن معدلاتها في السنوات السابقة، ومراعاة ما يقرره المصرف المركزي الذي يدعم رفعها لتوفير الحماية اللازمة لأموال المودعين[22].

و_ مؤشر توظيف الأموال: يقيس أداء المصارف في استخدام الأموال المتاحة والعائد على الاستثمار وفي شتى المجالات. ومن بين أهم النسب التي تقيس كفاءة المصرف في توظيف الأموال هي[23].

$$\text{نسبة إجمالي الإيرادات الى إجمالي الموجودات} = \frac{\text{إجمالي الإيرادات}}{\text{أجمالي الموجودات}} \times 100\%$$

يوضح هذا المعدل كفاءة المصرف التجاري في تشغيل الموارد المالية المتاحة، وكفاءته في تشغيل الإمكانيات البشرية والمادية الأخرى في أداء الخدمات المصرفية كافة التي يتمثل عائدها أو جزء كبير منها في العمولات والفوائد المتحققة. وكلما زاد هذا المعدل كان ذلك دليلاً على الاستغلال السليم لتلك الموجودات[24].

(1) حيدر يونس الموسوي، مصدر سابق، ص62-63.
(2) محمود عبد السلام عمر، لجنة بازل بين التوجيهات القديمة والحديثة، مجلة الدراسات المالية والمصرفية، المجلد4 العدد1، يناير2009, ص17.
(3) نصر حمود مزنان، مصدر سابق، ص66-67.
(4) صلاح الدين السيسي، مصدر سابق، ص257.

المبحث الثاني

مصرف التنمية الدولي... النشأة والتطور

1- تأسيس المصرف.

تأسس مصرف التنمية الدولي بموجب شهادة التأسيس م.ش -1-77326 في2011/1/11 الصادر من دائرة تسجيل الشركات في وزارة التجارة برأسمال قدره (100،000،000،000) مائة مليار دينار عراقي وحصل على إجازة ممارسة الصيرفة بموجب كتاب البنك المركزي المرقم 1816/3/9 في 2011/4/7 وباشر بممارسة أعماله بتاريخ 2011/9/1 وتمت الموافقة على تعديل الإجازة الممنوحة للمصرف برقم 1816 في2011/4/7 ليصبح اسم المصرف (مصرف التنمية الدولي للاستثمار والتمويل) وذلك بموجب كتاب البنك المركزي العراقي المرقم 4877 في2014/3/30. وتم زيادة راس المال الى (250) مليار دينار عراقي تنفيذا لقرار الهيئة العامة للمصرف باجتماعها في 2013/7/16 ومصادقة مسجل الشركات على الزيادة بموجب كتابة 5357 في 2014/2/23[25].

3- أهداف المصرف الرئيسة.

يهدف مصرف التنمية الدولي من خلال ممارسة نشاطاته الى ما يأتي[26]:

أ- تعبئة الاموال الوطنية بصفة ودائع وتوظيفها في مختلف المجالات الاستثمارية والاعمال المصرفية (المحلية والدولية) مساهمة منه في تعزيز مسيرة التنمية الاقتصادية للبلد.

ب- توسيع السوق النقدية والتوسيع في شبكة فروع المصرف.

ت- تحقيق اعلى الارباح للمساهمين.

ث- تطوير وتأهيل وتنمية المهارات المصرفية لكافة العاملين.

ج- أرسال وأستلام حوالات حول العالم وفق نظام (western union). وهي خدمة سريعة ومضمونة وملائمة لتحويل المبالغ الى كافة انحاء العالم خلال دقائق.

ح- بيع وشراء العملات الاجنبية على اختلافها.

خ- خصم الأوراق التجارية.

([25]) سوق العراق للأوراق المالية، دليل الشركات المساهمة المدرجة، دار البلاد للطباعة، بغداد, 2018، ص54

4- الهيكل التنظيمي للمصرف

يمكن توضيح الهيكل التنظيمي للمصرف من خلال المخطط الاتي:

مخطط (1) الهيكل التنظيمي لمصرف التنمية الدولي

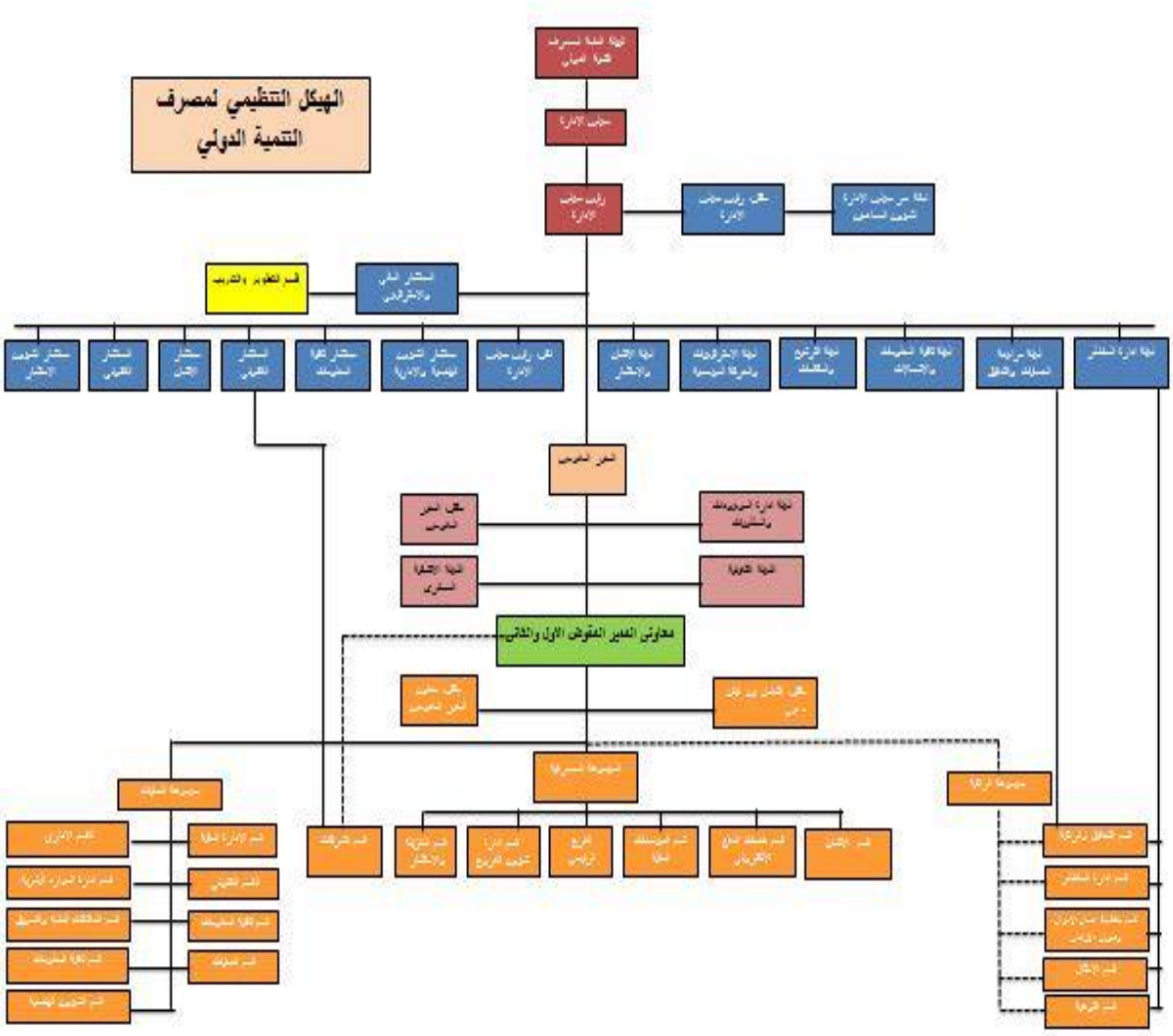

5- تحليل التقارير المالية للمصرف للمدة 2015 – 2018

عند ملاحظة الملحق (1) نجد أن مجموع الموجودات في عام 2015 بلغ 792,954,700 دينار عراقي، وأن باب النقد وارصدة لدى البنك المركزي قد استحوذ على 47% من موجودات المصرف في عام 2015،

بينما جاء باب صافي التسهيلات الائتمانية المباشرة بالمرتبة الثانية وبنسبة 36%، فيما لم تشكل كل الابواب الاخرى للموجودات الا نسبة 17%، أما جانب المطلوبات فقد بلغ 520,781,850 دينار عراقي، وقد استحوذت الودائع لدى البنوك والعملاء في المؤسسات المالية نسبة 80% من اجمالي المطلوبات لدى المصرف، فيما شكلت التأمينات النقدية نسبة 13% من اجمالي المطلوبات لنفس العام، بينما لم تشكل كل ابواب المطلوبات الاخرى الا 7% من اجمالي المطلوبات. أما في جانب حقوق المساهمين فقد بلغت نسبة رأس المال 91% من اجمالي حقوق المساهمين، فيما لم تساهم كل الابواب الاخرى في حقوق المساهمين الا نسبة 9%[*] في العام نفسه.

وبمتابعة الملحق (1) نجد أن أجمالي الموجودات لعام 2016 بلغت 654,526,192 دينار كما في قائمة المركز المالي لمصرف التنمية الدولي للاستثمار والتمويل ناتجه عن ارتفاع حجم النقد وارصدة لدى البنك المركزي بمقدار 259,642,931 دينار ومنخفضة عن عام 2015 وهذا الانخفاض قد يكون ناتج عن زيادة حجم الودائع في جانب المطلوبات كما في الجدول اعلاه. على انه اجمالي حقوق المساهمين للعام اعلاه قد بقيت شبه ثابته عن عام 2015

أن أجمالي الموجودات لعامي 2017 –2018 بلغت 650,770,424 دينار على التوالي كما في قائمة المركز المالي لمصرف التنمية الدولي للاستثمار والتمويل ناتجه عن انخفاض حجم النقد وارصدة لدى البنك المركزي بمقدار 22,983,81 و218,859,358 دينار ومنخفضة عن عام 2016 وهذا الانخفاض قد يكون ناتج عن انخفاض حجم الودائع لدى بنوك العملاء ومؤسسات مالية وكذلك انخفاض اجمالي حقوق المساهمين.

وبمتابعة الملحق (2) نجد أن صافي ايرادات الفوائد والعمولات قد بلغت 36 , 41 , 39 , 30 مليار دينار للأعوام 2015 , 2016 , 2017 , 2018 وهي ناتجه عن ايرادات الفوائد بعد استبعاد مصروفات الفوائد ومضافاً إليه العمولات علماً أن هناك انخفاض وأضح في أجمالي الصافي ناتج عن ارتفاع مصروفات الفوائد مما خفض قيمة الصافي وبالمقابل فأن صافي الخسارة / ربح قد بلغ 17, 16 , 12 ,7 مليار دينار للأعوام 2015, 2016 ,2017 , 2018 وهذا الانخفاض ناتج عن ازدياد رواتب الموظفين وما في حكمها كما في الملحق (2) فضلاً عن طبيعة البيئة الاستثمارية للمدة 2015–2018 وما رافقها من عدم الاستقرار الامني والسياسي في العراق.

*** تم احتساب النسب من الباحث بالاستناد الى بيانات الملحق (1)**

وبمتابعة كشف مقارنة الحسابات الختامية للمصرف كما في ملحق (3) نجد أن مجموع الحسابات الجارية بلغت 390,957,280 و246,138,024 و41,001,762 و34,266,134 دينار للأعوام 2015- 2016- 2017- 2018 على التوالي وكان سبب التراجع في أجمالي الحسابات الجارية ناتج عن تراجع حسابات البنوك التي بلغت 93,214-11,077-6,200 - 6,006 للأعوام أعلاه على التوالي وكذلك الحال تراجع حسابات الأفراد وحسابات الشركات مما قاد بالنتيجة الى تراجع أجمالي الحسابات الجارية كأجمالي.

وعند ملاحظة أجمالي حسابات التوفير نجد أنها بلغت 17,945,604و 28,267,444 22,278,133 و33,697,458 للأعوام 2015 و2016 و2017 و2018 على أن هذه الزيادة المضطردة في حسابات التوفير جاءت نتيجة الزيادات الكبيرة في حسابات الأفراد وحسابات الشركات وحسابات البنوك مما يؤشر بوضوح قدرة المصرف على جذب استثمارات طويلة الأجل في أوعية استثمارية مدرة للدخل وهذا مؤشر على كفاءة اداء المصرف.

وبمتابعة ملحق(4) نجد أن كشف الحسابات الختامية للمصرف يؤشر الى أن اجمالي الإيرادات قد بلغت 15,974,80 و14,528,082 و17,503,655 و14,245,754 للأعوام 2015 و 2016 و 2017 و 2018 وقد تميزت تلك الإيرادات بالثبات النسبي للمدة 2015-2016 و 2017-2018 ناتجة عن الاستقرار النسبي لإيرادات خطابات الضمان عدا عام 2018 أن الثبات النسبي للإيرادات يدل على قدرة المصرف على مجابهة الخسائر المحتملة وتلافيها من خلال تعويض الخسائر في استثمار معين باستثمار أخر يوفر ايراد شبة ثابت مما نجم عنه استقرار نسبي في أجمالي الإيرادات للمدة 2015-2018 .

المبحث الثالث

قياس مؤشرات الإداء المالي لمصرف التنمية الدولي

الارصدة النقدية لدى المصرف المركزي

اولاً: مؤشر نسبة الاحتياطي القانوني = ـــــــــــــــــــــــــــ ×100%

إجمالي الودائع

377,301,644

1- عام 2015 = ـــــــــــ×100 = 0.907911992 ×100 = 90.79%

415,570,724

259,642,931

2- 2016 = 311,922,899 / 222,983,810 ×100 = 0.832394581 ×100 = 83.23%

3 -2017= 319,875,074 / 218,859,358 ×100 = 0.697096548 ×100 = 69.70%

4 - 2018= 326,472,932 / 218,859,358 ×100 = 0.670375202 × 100 = 67.03%

بلغ مؤشر نسبة الاحتياطي القانوني 90.79% و83.23% و69,70% و67.70% للأعوام 2015, 2016, 2017, 2018 الذي يعبر عن حجم النقد المستقطع من حجم الودائع النقدية لدى مصرف التنمية الدولي كمتطلبات قانونية يفرضها البنك المركزي، تأثير هذا التراجع في قيمة المؤشر أعلاه بسياسة البنك في تخفيض معدل الاحتياطي القانوني على الودائع لتوسيع حجم الائتمان وتسريع النمو بعد انحسار العمليات الإرهابية في العراق.

ثانياً: مؤشر نسبة الودائع الجارية الى الودائع الادخارية = إجمالي الودائع الجارية / إجمالي الودائع الادخارية ×100%

1- 2015 = 390,957,280 / 17,945,604 ×100= 2.178568077 ×100= 217.85%

2 - 2016 = 246,138,024 / 28,267,444 ×100= = 8.707473658 ×100 = 870.74%

3- 2017 = 41,001,762 / 22,278,133 × 100 = = 1.840448749 × 100= 184،04%

4- 2018= 34,266,134 / 33,697,458 × 100= = 1.016875932 × 100= 101.68%

وبمتابعة المؤشر اعلاه نجد ارتفاع إجمالي الودائع الادخارية الى إجمالي الودائع الجارية (أي انخفاض الودائع الجارية الى الودائع الادخارية) وهذا مؤشر آخر على قدرة المصرف على جذب الودائع الادخارية مما يعكس النظرة التفاؤلية للاستثمار في هذا المصرف.

أن انخفاض إجمالي الودائع الجارية الى إجمالي الودائع الادخارية يدل على ضعف البيئة الاستثمارية للعام اعلاه التي يعمل فيها المصرف نتيجة طبيعة الظروف السياسية متمثلة بالحرب على الارهاب فضلاً عن طبيعة التناقضات السياسية التي انعكست سلباً على المناخ الاستثماري. اذ بلغت قيمة المؤشر 217.85% و870.74% 184.04% و.68.101% على التوالي، علماً أن قيمة المؤشر أخذت بالتذبذب للمدة 2015– 2018 باستثناء عام 2016 والذي شهد طفرة كبيرة في هذا المؤشر، ويرجع ذلك الى سيادة الظروف التشاؤمية التي تركز على الإيداع السريع والسحب السريع أيضاً بعيداً عن مخاطر الإيداع طويل الأجل.

ثالثاً: مؤشر السيولة:

$$\text{نسبة النقدية الى إجمالي الموجودات} = \frac{\text{النقدية}}{\text{إجمالي الموجودات}} \times 100$$

$$1-\ 2015 = \frac{377,301,644}{792,954,700} \times 100 = 0.4758174 \times 100 = \%47.58$$

$$2-\ 2016 = \frac{259,642,931}{654,596,192} \times 100 = .3966459530 \times 100 = \%39.66$$

$$3-\ 2017 = \frac{222,983,810}{650,770,424} \times 100 = 0.342645888 \times 100 = \%34.26$$

$$4-\ 2018 = \frac{218,859,358}{660,960,008} \times 100 = 0.331123449 \times 100 = \%33.11$$

=

وبمتابعة قيمة المؤشر للأعوام 2015, 2016, 2017, 2018, نجدها قد بلغت 47,58% و39,66% و34,26% و33.11% على التوالي، وهي ناتجة عن انخفاض حجم الموجودات السائلة النقدية، وأسباب ذلك معقدة، قد يرجع قسم منها الى عدم وجود سوق مالية متطورة قادرة على تسييل الموجودات المختلفة وبداية السوق المالية العراقية.

رابعاً: مؤشر الربحية.

$$\text{معدل العائد على الودائع} = \frac{\text{صافي الربح بعد خصم الضرائب}}{\text{إجمالي الودائع}} \times 100\ \%$$

$$1-2015 = \frac{17,154,698}{415,570,724} \times 100 = 0.041279852 \times 100 = \%4.12$$

$$2-2016 = \frac{16,535,842}{311,922,899} \times 100 = = 0.530125955 \times 100 = \%5.301$$

$$3-2017 = \frac{12,722,046}{319,875,074} \times 100 = 0.039771837 \times 100 = \%3.97$$

$$4-2018 = \frac{7,663,423}{326,472,932} \times 100 = 0.023473379 \times 100 = \%2.34$$

وبمتابعة قيمة المؤشر للأعوام 2015 و2016 و2017 و2018 نجد انها بلغت 4.12% و5.301% و3.97% و2.34% على التوالي، علماً ان قيمة المؤشر أعلاه متذبذبة للأعوام كافة مع ازدياد واضح للمؤشر في عام 2016 ناتجه عن ارتفاع صافي الربح بعد خصم الضريبة مع انخفاض حجم الودائع، اما بقيت السنوات للمدة 2015-2018 فاتخذت اتجاه شبه ثابت مما يدل على ثبات المتغيرات الحاكمة للاستثمار خلال هذه المدة.

خامساً: مؤشر نسبة ملاءة رأس المال:

$$\text{حق الملكية الى إجمالي الموجودات} = \frac{\text{حق الملكية}}{\text{إجمالي الموجودات}} \times 100\%$$

$$\text{2015 -1} = \frac{272,172,850}{792,954,700} \times 100 = 0.343238838 \times 100 = 34.32\%$$

$$\text{2016 -2} = \frac{272,708,692}{654,596,192} \times 100 = 0.034691145 \times 100 = 41.66\%$$

$$\text{2017 -3} = \frac{269,430,737}{650,770,424} \times 100 = 0.414018103 \times 100 = 41.40\%$$

$$\text{2018 -4} = \frac{264,094,160}{660,960,008} \times 100 = 0.399561481 \times 100 = 39.95\%$$

بلغت قيمة مؤشر ملاءة رأس المال 43.32% و41.66% و41.40% و39.95% للأعوام 2015 و2016 و2017 و2018 على التوالي، مما يدل على عدم استقرار المصرف في تحديد الالتزامات المختلفة له.

سادساً: مؤشر نسبة توظيف الأموال.

$$\text{معدل توظيف الموارد} = \frac{\text{إجمالي الإيرادات}}{\text{إجمالي الموجودات}} \times 100\ \%$$

$$\text{2015 -1} = \frac{15,974,802}{792,954,700} \times 100 = 0.2014592 \times 100 = 2.014\%$$

$$\text{2016 -2} = \frac{14,528,082}{654,596,192} \times 100 = 0.02219396 \times 100 = 2.21\%$$

3- 2017= 17,503,655 / 650,770,424 × 100= 0.02689682 × 100= 2.6 %

4- 2018 = 14,245,754 / 660,960,008 × 100= 0.021553125 × 100= 2.155%

بلغت قيمة مؤشر توظيف راس المال ما يقارب 2.014% و2.21% و2.6% و2.155% للأعوام 2015 و2016 و2017 و2018 على التوالي ناتجه عن تذبذب حجم الإيرادات مقارنة بحجم الموجودات بسبب ظروف قد تكون خارج سيطرة المصرف، مما يؤكد ضبابية الظروف المحيطة بالمصرف حال بقية القطاعات في الاقتصاد العراقي ككل.

الاستنتاجات والتوصيات

أولا: الاستنتاجات

1. أظهرت نتائج تحليل مؤشرات تقييم الأداء المالي إن هناك أداء متوسط للمصرف لا سيما خلال المدة 2015-2018 ويرجع السبب في ذلك الى ما تعرض له العراق من أحداث عنف أدت الى توقف نشاط المصرف لمدة طويلة.

2. بلغ مؤشر نسبة الاحتياطي القانوني والذي يعبر عن حجم النقد المستقطع من حجم الودائع النقدية لدى مصرف التنمية الدولي كمتطلبات قانونية يفرضها البنك المركزي نحو 90.79% و83.23% و69.70% و67.03% للأعوام 2015, 2016, 2017, 2018 وذلك بسبب تأثرهُ بسياسة البنك في تخفيض معدل الاحتياطي القانوني على الودائع لتوسيع حجم الائتمان وتسريع النمو بعد انحسار العمليات الإرهابية في العراق.

3. اشار مؤشر نسب الودائع الجارية الى الودائع الادخارية الى انخفاض كبير وهو مؤشر على ضعف البيئة الاستثمارية والتي انعكست على المناخ الاستثماري.

4. أظهرت نتائج تحليل مؤشر السيولة والتي تراوحت بين 47.58% و33.11% خلال المدة 2015-2018 الى انخفاض واضح في حجم الموجودات النقدية السائلة بسبب جملة من العوامل منها عدم وجود سوق مالية متطورة قادرة على تسييل الموجودات.

5. اشارت نتائج مؤشر الربحية الى اتخاذها مسار متذبذب اذ تراوحت ما بين 2-5% خلال مدة الدراسة، مما يدل على ثبات المتغيرات الحاكمة للاستثمار.

6. أظهر مؤشر نسبة توظيف الأموال للمصرف انخفاض قيمة المؤشر خلال مدة الدراسة اذ بلغت 2.014% و2.21% و2.6% و2.155% على التوالي خلال المدة 2015- 2018 وهي ناتجه عن

تذبذب حجم الإيرادات مقارنة بحجم الموجودات والناتجة عن ظروف قد تكون خارج سيطرة المصرف، مما يؤكد ضبابية الظروف المحيطة بالمصرف.

ثانياً التوصيات

1. زيادة الاهتمام بتقييم الأداء المالي للمصرف واجراءه بشكل دوري ومستمر للوقوف على نقاط الضعف والقصور ومعالجتها فضلاً عن معرفة نقاط القوة وزيادتها لتطوير الأداء المالي للمصرف بما يتماشى مع الظروف الحالية لكي يستطيع منافسة المصارف الاخرى.
2. ينبغي العمل على تبني قواعد جديدة للإفصاح والشفافية من أجل اجراء تقييم مالي سليم ودقيق يعكس الصورة الحقيقية للمصرف واتخاذ الإجراءات المناسبة لتطويره.
3. ضرورة التأكيد على موضوع الحوكمة في البنك لما لها من دور فاعل ومؤثر في نشاط البنك، من خلال وضع برامج تدريبية للعاملين لتطبيق مختلف أساليب الحوكمة، مما ينعكس على أداء المصرف بشكل إيجابي.
4. معالجة أوجه القصور التي انتابت مؤشرات تقييم الأداء المالي كمؤشر حجم السيولة ومؤشر نسبة توظيف الأموال ومؤشر نسبة الودائع الجارية الى الودائع الادخارية من خلال بناء مناخ استثماري ملائم وتطوير وتفعيل أداء السوق المالية.
5. ينبغي العمل على تطوير البنية التحتية ونظم تكنلوجيا المعلومات وتعزيز الاستثمارات بما في ذلك الشركات والافراد وتعزيز الروابط مع الأسواق المالية العالمية بما يخدم توجهات الاقتصاد العراقي أولا والمصرف ثانياً في بناء قطاع مصرفي متطور وفعال وكفء، يساهم في دفع عجلة الاقتصاد العراقي.

المصادر

اولاً: المصادر العربية

1- ال ادم، يوحنا عبد، اللوزي، سليمان، دراسة الجدوى الاقتصادية وتقييم كفاءة أداء المنظمات، ط1، دار المسيرة للنشر، عمان، 2000.
2- الوائلي، احمد عبد الله سلمان، اختيار مؤشرات ومعايير تقييم الأداء الاقتصادي المالي، رسالة ماجستير مقدمة الى مجلس كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة بغداد، 2003
3- الموسوي، حيدر يونس، المصارف الإسلامية اداؤها المالي وأثرها في سوق العراق للأوراق المالية، دار اليازوردي، الأردن، 2011.
4- السيسي، صلاح الدين حسن، الادارة العلمية للمصارف التجارية وفلسفة العمل المصرفي المعاصر، دار الوسام، بيروت، 1997،
5- القوارعة، عبد الحليم نصار، رقابة الكفاءة والأداء، ديوان المحاسبية الاردني، عمان، 1982
6- النجار، فائق جبر، قياس كفاءة الاداء للمؤسسات المالية المصرفية الاسلامية، مجلة البنوك في الاردن، جمعية البنوك في الاردن، العدد الاول، المجلد الخامس والعشرون، عمان، 2006.
7- العيساوي، كاظم جاسم، دراسات جدوى وتقييم المشاريع، دار المناهج، عمان، 2001.

8- الكرخي، مجيد عبد جعفر، تقويم كفاءة الأداء في الوحدات الاقتصادية، ط1، دار الكتب للطباعة والنشر، بغداد، 2000
9- العزاوي، محمد عبد الوهاب، نظام تقويم اداء المصارف التجارية باستخدام بطاقة الدرجات المتوازنة، مجلة الرشيد المصرفي، العدد الخامس، السنة الثالثة ،2002
10- الفيومي، محمد محمد، أصول محاسبة التكاليف، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 1993
11- عبد الكريم، عبد العزيز مصطفى، محمود، طلال، تقييم المشاريع ال اقتصادية، ط2، جامعة الموصل، 1999.
12- عبد المجيد، محمد محمود، تقويم الأداء في البنوك، اتحاد المصارف العربية، 1999.
13- عمر، محمود عبد السلام، لجنة بازل بين التوجيهات القديمة والحديثة، مجلة الدراسات المالية والمصرفية، المجلد4
العدد1، يناير، 2009,
14- هندي، منير ابراهيم، ادارة البنوك التجارية، ط3، المكتب العربي الحديث، الاسكندرية، 2000،
15- مزنان، نصر حمود، أثر السياسات الاقتصادية في أداء المصارف التجارية، دار صفاء، الأردن، 2010.
16- يحياوي، نعيمة، مقري، زكية، التحولات الكبرى في أنظمة مراقبة التسيير والموازنات التقديرية، ط1، دار الراية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن،2015.

ثانياً: التقارير والدوريات

17- ديوان الرقابة المالية: دليل المصطلحات الرقابية، جمهورية العراق، بغداد، 1990، ص85.
18- سوق العراق للأوراق المالية، دليل الشركات المساهمة المدرجة، دار البلاد للطباعة، بغداد, 2018.

ثالثاً: المصادر الأجنبية

19- Lawrence Ritter and William Silber, principles of Money. Banking and Financial Markets Basis Books, Washington, 1991.
20- Peter S .Rose. commercial Bank Management, Irwin McGraw-Hill, London. 1999.
21- Santomero.A. Financial Innovation and Bank Risk-taking, Journal of Economic Behavior and Organization, Vol.3.March.1998

ملحق (1)الحسابات الختامية لمصرف التنمية الدولي / قائمة المركز المالي/جانب الموجودات / والمطلوبات: ألف دينار

نوع الحساب	2015	2016	2017	2018
الموجودات				
نقد وارصدة لدى البنك المركزي	377,301,644	259,642,931	222,983,810	218,859,358
أرصدة لدى البنوك والمؤسسات المالية الأخرى	37,539,287	38,606,181	69,124,667	52,597,029
تسهيلات ائتمانية مباشرة، صافي	290,690,974	279,132,822	267,038,427	288,003,981
موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل	0	0	0	0
ممتلكات ومعدات، صافي	70,248,615	73,121,831	86,559,171	90,321,798
موجودات اخرى	12,170,025	4,092,428	5,064,349	11,177,841
مجموع الموجودات	792,954,700	654,596,192	650,770,424	660,960,008
المطلوبات				
الودائع / بنوك عملاء مؤسسات مالية	415,570,724	311,922,899	319,875,074	326,472,932
تأمينات نقدية	69,125,492	52,939,396	53,599,729	60,710,808
مخصصات متنوعه	4,030,198	3,384,919	1,929,237	150,000
مخصص ضريبة الدخل	3,029,376	2,918,090	2,245,068	1,350,000
مطلوبات اخرى	29,026,061	10,722,196	3,690,579	8,182,109
مجموع المطلوبات	520,781,850	381,887,500	381,339,687	396,865,849
حقوق المساهمين				
رأس المال	250,000,000	250,000,000	250,000,000	250,000,000
الاحتياطي الالزامي	4,611,039	5,437,831	6,073,934	6,456,404
احتياطي القيمة العادلة	0	0	0	0
ارباح مدورة	1,265,436	1,561,811	1,270,861	356,803
ارباح الفترة المالية	16,296,375	15,709,050	12,085,942	7,280,952
مجموع حقوق	272,172,85	272,708,	269,430,73	264,094,1

المساهمين(الملكية)	0	692	7	60
مجموع المطلوبات وحقوق المساهمين	792,954,700	654,596,192	650,770,424	660,960,008

المصدر: سوق العراق للأوراق المالية، دليل الشركات المساهمة المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية، دار البلاد للطباعة، بغداد, 2018، مصرف التنمية الدولي، ص54

ملحق (2)كشف مقارنة الحسابات الختامية للمصرف/قائمة الدخل: ألف دينار

نوع الحساب	2015	2016	2017	2018
ايرادات الفوائد	17,529,662	28,180,293	28,497,634	29,904,593
مصروفات الفوائد	1,112,987	2,645,589	6,896,916	11,145,017
صافي ايرادات الفوائد	16,416,675	25,534,704	21,600,718	18,759,576
صافي ايرادات العمولات	20,076,449	16,148,284	17,996,404	12,006,889
صافي ايرادات الفوائد والعمولات	36,493,124	41,682,988	39,597,122	30,766,464
صافي مكاسب موجودات مالية بالقيمة العادله من خلال قائمة الدخل الموحد	0	0	0	0
صافي ارباح العمليات الاخرى	0	0	0	0
صافي ايرادات التشغيل	36,493,124	41,682,988	39,597,122	30,766,464
رواتب الموظفين وما في حكمها	6,652,002	7,518,941	8,418,508	8,153,182
مصاريف تشغيلية اخرى	6,815,309	11,145,473	11,510,158	11,072,060
مستهلكات	2,841,739	3,564,642	4,701,343	2,527,800
مخصص خسائر ائتمان محمل	0	0	ـــــ	0
اجمالي المصاريف	16,309,050	22,229,056	24,630,008	21,753,042
صافي (الخساره ÷ ربح) الدخل لسنة قبل احتساب ضريبة الدخل	20,184,074	19,453,932	14,967,114	9,013,423
ضريبة الدخل	3,029,376	2918,090	2,245,068	1,350,000
صافي (الخسارة /الربح) دخل السنه بعد الضريبة	17,154,698	16,535,842	12,722,046	7,663,423
الاحتياط الالزامي	858,323	826,792	636,103	382,470
صافي (الخسارة/الربح) دخل السنه بعد الاحتياطي	16,296,375	15,709,050	12,085,942	7,280,953

المصدر: سوق العراق للأوراق المالية، دليل الشركات المساهمة المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية، دار البلاد للطباعة، بغداد، مصرف التنمية الدولي، 2018، ص54

ملحق (3)كشف مقارنة الحسابات الختامية للمصرف/ودائع الزبائن: ألف دينار

نوع الحساب	2015	2016	2017	2018
الحسابات الجارية وتحت الطلب				
حسابات الأفراد	85,690,672	12,767,671	20,781,112	19,292,873
حسابات الشركات	305,173,394	167,661,760	20,214,451	14,967,255
حسابات البنوك	93,214	11,077	6,200	6,006
مجموع الحسابات الجارية	390,957,280	246,138,024	41,001,762	34,266,134
حسابات التوفير				
حسابات الأفراد	12,767,671	25,738,183	20,608,310	32,889,950
حسابات الشركات	133,302	1,296,350	360,869	807,508
حسابات البنوك	5,044,631	1,232,911	1,308,954	0
مجموع حسابات التوفير	17,945,604	28,267,444	22,278,133	33,697,458

المصدر: سوق العراق للأوراق المالية، دليل الشركات المساهمة المدرجة، دار البلاد للطباعة في سوق العراق للأوراق المالية، بغداد، مصرف التنمية الدولي, 2018, ص54

ملحق (4)كشف مقارنة الحسابات الختامية للمصرف/الايرادات والعمولات الدائنة: ألف دينار

نوع الحساب	2015	2016	2017	2018
ايرادات خطابات الضمان	4,937,623	3,838,502	4,546,842	7,096,793
ايرادات الاعتمادات	748,246	2,373,799	3,214,675	479,834
مطبوعات	74,730	153,674	132,997	87,989
مصاريف مستردة	12,928	5,698	56,180	116,960
اجور بريد	52,130	54,228	76,677	65,045
ايراد سنوات سابقه	1,607	227	0	0
ايرادات عرضية	425	11,005	11,548	73,164
ايرادات بيع العملة	10,139,810	6,207,884	6,285,611	1,194,707
ايراد صيرفة حوالات	0	761,042	1,375,554	3,892,114
ايراد فروقات الدرهم	0	495,510	99,878	0
ايراد بيع المسكوكات الذهبية	0	45,694	0	0
ايراد فرق العملة بطاقات	0	543,653	1,648,461	1,004,868
ايراد pos	0	27,680	4,913	4,770
ايراد استخدام الصراف الالي	0	9,485	44,664	115,508
مجموع إجمالي الايرادات	15,974,802	14,528,082	17,503,655	14,245,754

المصدر: سوق العراق للأوراق المالية، دليل الشركات المساهمة المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية، دار البلاد للطباعة، بغداد، مصرف التنمية الدولي، 2018، ص54